

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

الموظفين المحولين من الميزانية الإقليمية إلى الميزانية العامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

عبر مجموعة من الموظفين المنتسبين إلى الميزانية الإقليمية عن تذمرهم واستيائهم إثر عملية توزيع الموظفين والموظفات بين المجالس الترابية الإقليمية والإدارة الترابية. فبعد تنفيذ المادة 227 من القانون التنظيمي 112.14 المتعلق بمجالس العمالات والاقاليم، وكتاب وزير الداخلية 199 بتاريخ 6 يناير 2021، بتحديد لائحة اسمية بالموظفين الذين سيحتفظ بهم في الميزانية الإقليمية، والذين سيتم تحويل انتسابهم المالي من الميزانية الإقليمية إلى الميزانية العامة، مما انعكس سلبا عليهم، لاسيما من حيث التأخر في المسار المهني وتحديد في الجانب المتعلق بالترقيات التي تبقى أهم محفز في المسار المهني للموظف. ونظرا للتأثير السلبي لهذه العملية على الاستقرار الاجتماعي والنفسي لهذه الفئة المتضررة من الموظفين، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها لإنصاف هذه الفئة، خاصة وأن هذه العملية ستأثر على السير العادي للمصالح والهيكل الإدارية للمجلس الترابي، نتيجة إجراء عملية تقنية في الاحصاء، بدل الإخذ بعين الاعتبار أهمية الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولات المنصوص عليها في القانون التنظيمي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي